منهما وهو الكبائر الشاملة للكفر **منه** اي من القسم الثاني كما هو بعضا انه الصحيح والمذهب الصواب صحة التوبة من بعض المعاصي مع اصرار على البعض ولو كان كبيرا خلافا لابي هاشم يدل لنا الاجماع على ان الكافر اذا اسلم وتاب عن كفره مع استمرته بعض المعاصي صحت توبته واسلامه ولم يعاقب الا بعقوبة تلك المعصية **المتاب** اي التوبة الشرعية لانها عند الاطلاق لا تنصرف الا اليها وهي استجماع ثلاثة شروط الاقلاع عن المعصية والندم على فعلها والعزم ان لا يعود الى مثلها ابدا عزما جازما كانت متعلقة بادمي فلها شرط رابع وهو رد الظلامة الى صاحبها او تحصيل البراءة منه واعظمها الندم وهو ركنها الاعظم والندم تحزن وتوجع لما فعل وتمنى لكونه لم يفعل واول فاتح باب التوبة آدم عليه السلام حيث وقع على يديه ما وقع من اكل الشجرة بعد النهي عنها ليتعرف بنيه كيف يفعلون اذا وقعوا في الذنوب ويؤخذ من النظم صحة التوبة عن المعاصي كلها اجمالا ولو علمت الذنوب تفصيلا لحصول الندم والعزم السابقين وهو مذهب اهل السنة وجمهور المعتزلة **واجب** اجماعا عندنا لم يخالف فيه سني واشاره وانما النزاع في قبلية وجوبها فعندنا السمع كقوله تعالى **وتوبوا الى الله** جميعا ايها المومنون وكقوله صلى الله عليه وسلم **يا ايها الناس توبوا الى الله فاني اتوب في اليوم مائة مرة** **في الحال** اي على الفور لوقت التلبس بالمعصية وقضية كلام النووي ان الوجوب على الفور متفق عليه بيننا وبينهم عليه **لا انقاض** لتوبة التائب الصادرة بشروطها لا تبطلان بها بحيث تعود الذنوب السابقة عليها كما **المحوة** بها كما يقوله المعتزلة **ان يعد** التائب بعد اصدارها **للحال** التي كان عليها قبل ايجادها من ملابسة الذنوب وان كانت من نوع ما تاب عنه **لكن** العائد بعد التوبة لارتكاب الذنب **يجدد** وجوبا **توبة** **لاجل** ارتكابه ثانيا **ما اقترفه** من الذنوب واكتسبه واما استدامة الندم في جميع الازمنة فليس بواجب عندنا نعم يشترط ان لا يظهر اعلنه ما ينافيه والا كان في حكم الباقي لان الشارع اقام الثابت حكما مقام ما هو حاصل بالفعل كما في الايمان فان المؤمن مؤمن بالاتفاق **وفي القبول** للتوبة من المذنب التائب **طريقا وكيفية ومرة** **ابهم** اي العلماء **مطلقا قد اختلفوا** فقال اهل الحق من اهل السنة انه لا يجب عقلا على الله تعالى قبول توبة التائب بل لا يجب عليه شيء مطلقا وهل يجب قبولها سمعا وعدا فقال الغاضي واما مراكمين نعم لكن بدليل

Copyright © King Saud University